

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان  
Hemaya Center for Human Rights



# اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين في بحر قطاع غزة

من خلال اطلاق النار والاعتقال وحجز قوارب الصيادين

من ١ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧



## مقدمة

غزة مدينة ساحلية من المدن التي تقع على ساحل البحر المتوسط ويعتبر قطاع الصيد من القطاعات المهمة فيها والتي تشكل مصدر رزق وعيش لعدد كبير من سكان قطاع غزة و الإنتاج السمكي جزءاً أساسياً من مصادر الغذاء وكلما ارتفعت كمية الإنتاج وزادت قيمته كلما انعكس ذلك على مساهمته في الناتج المحلي و لذلك نجد أن معظم الدول الساحلية التي تطل على البحار تعتمد وبشكل كبير على قطاع الصيد البحري كمورد اقتصادي هام، بحيث يساهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي المحلي لتلك البلدان مما يعني التطوير في المجال الاقتصادي بشكل عام.

وتكمن أهمية قطاع الثروة السمكية في توفير الكميات الملائمة لسكان المحليين وسد حاجة السوق المحلي من الأسماك الطازجة، والمساهمة في تشغيل أعداد كبيرة في أعمال الصيد وما يلحقه من أعمال أخرى مرتبطة بهذا القطاع مثل تصنيع السفن، وصيانتها، وتشغيل عمال الميناء، وتشغيل عدد كبير من سيارات النقل الخاصة بنقل الأسماك للتسويق، كما أن له أهمية في عملية التصدير حيث يدر على الدولة دخل كبير.

وبالحديث عن قطاع الثروة السمكية في قطاع غزة، فقد ظل هذا القطاع عاجزاً عن المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد المحلي الفلسطيني، بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة وضعف الامكانيات المتوفرة لدى الصيادين من مراكب قديمة، وعدم توفر ميناء رئيسي في القطاع يساهم في تنشيط عملية الاستيراد والتصدير من وإلى القطاع وكذلك المضايقات والاستنزافات الإسرائيلية نتيجة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فرضت على الصيد، ومنافسة الصيادين الإسرائيليين للصيادين الفلسطينيين، خصوصاً وأن بحر غزة يعتبر معبراً لمرور الأسماك المهاجرة الموسمية وليس موطناً للأسماك.



تجدر الإشارة الي ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس اعتداءاتها على الصيادين في قطاع غزة بملاحقتهم ومطاردتهم في عرض البحر بصورة شبه يومية، وهددت حياتهم وسلامتهم، ومنعتهم من مزاوله أعمالهم اليومية في الصيد، وقامت بمصادرة شباكهم ومعداتهم ومراكبهم إضافة لقيامها بالتلاعب في تحديد مساحة الصيد المسموح لهم بالصيد بها ولم تلتزم السلطات الإسرائيلية المحتلة بمسافة الصيد المحددة بـ ٢٠ ميلاً بحري، وفقاً لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فحاربت الصيادين في رزقهم، وقلصت مسافة الصيد البحري لتصل في أقصاها إلى ٦ أميال بحرية، وهي الآن تتراوح ما بين ٣\_٦ أميال بحرية، الأمر الذي حرم الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك بما تسبب في إرباكهم ومنعهم من مزاوله أعمالهم في الصيد بصورة مستقرة ودائمة.

### الاحتلال الاسرائيلي ينتهك القانون الدولي بحق الصيادين

الممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين تنتافي مع المادة ٢/١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦ والتي تنص " لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثروتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي،

والمادة ٦/١ التي نصت على " اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل لكل شخص حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"،



كما تتعارض مع نص المادة ٥٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تنص على " حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال ."

### الاعتداء على الصيادين

عمدت قوات البحرية الاسرائيلية تلك القوات إلى شن هجماتها المتواصلة ضد الصيادين في عرض البحر وسط إطلاق نار كثيف من أسلحتها الرشاشة، لتجبرهم على مغادرة أماكن صيدهم، واعتقالهم في عرض البحر من غير مبرر، ونقلهم إلى أماكن مجهولة داخل فلسطين المحتلة، وتقوم بتلك الأعمال العدوانية من غير أي إشعار أو تنبيه مسبق للصيادين، وهو ما تسبب في إثارة الخوف والهلع لدى الصيادين، ومنعهم من مزاوله أعمالهم بحرية وأمان، وأحالتهم لعاطلين عن العمل، وهو ما يتنافى مع حقهم في العمل، والحياة، والأمن والسلامة، وأن قوات الاحتلال تتعمد منع الصيادين من مزاوله أعمالهم واهانتهم وإذلالهم والمس بسلامتهم البدنية وتهديد حياتهم، ومطاردتهم في عرض البحر، وإلحاق أضرار مختلفة بهم وبمعداتهم وأدواتهم وقواربهم وهي ممارسات تنتهك التزامات دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، التي تحظر العقوبات الجماعية كما تحظر استهداف المدنيين وممتلكاتهم الخاصة، والتزاماتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.





## إحصائية خاصة بالاعتداءات من تاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٧ حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣ الاحتلال يستهدف صيادي غزة من خلال اطلاق نيران رشاشاتها صباح اليوم الأحد، علي شاطئ بحر دير البلح وسط قطاع غزة وفي بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، أطلق جنود الاحتلال النار على قوارب الصيادين الذين كانوا يقومون بأعمال الصيد.

واعتقلت قوات بحرية الاحتلال الإسرائيلي مساء اليوم الأحد خمسة صيادين قبالة ساحل بحر شمال قطاع غزة. وذكر مسؤول لجان الصيادين زكريا بكر أنه تم اعتقال الصيادين ومصادرة مركب كانوا يعملون على متنه.

وأوضح أن الصيادين اعتقلوا بمسافة لا تتجاوز ٤ أميال بحرية، وهم (سامي أبو الصادق، وأحمد أبو الصادق، وسيد الحلبي، والشقيين أيمن وإيهاب طلبه ، وقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن اعتراضه لقارب صيد في بحر غزة وذلك بزعم اجتيازه لمساحة الصيد المسموحة

- في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فجر الاثنين، عن خمسة صيادين كانت قد اعتقلتهم مساء الأحد، قبالة ساحل بحر شمال قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيرز"، فيما أبقّت على احتجاز مركبهم والصيادين هم: (سامي أبو الصادق، وأحمد أبو الصادق، وسيد الحلبي، والشقيين أيمن وإيهاب طلبه).

- في تاريخ ٢٠١٧/١٢/١١ استهدفت زوارق الاحتلال الإسرائيلي صباح اليوم الاثنين بنيران رشاشاتها الثقيلة، مراكب الصيادين قبالة بحر غزة وفي بلدة بيت لاهيا شمال القطاع بشكل عشوائي ومنقطع، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وبلغت سلطات الاحتلال الإسرائيلية الصيادين في قطاع غزة بتقليص مسافة الصيد إلى ٦ ميل بدلاً من ٩ ميل بحري.

- في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨ أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الخميس، عن الصياد شوقي صقر بكر، فيما أبقّت على الصياد المصاب سامح حيد القوقا الذي يتلقى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية.



وكانت قوات الاحتلال اعتقلت الصيادين بكر والقوقا، صباح الخميس، قبالة بحر منطقة السودانية شمال قطاع غزة، وصادرت قاربهم.

### تأثير الحصار علي قطاع الصيد

تفرض قوات البحرية "الإسرائيلية حصار بحريا" على قطاع غزة منذ سنوات طويلة، وهو ما ألحق أضرارا كبيرة بالصيادين ومهنة الصيد، وخلف ظروفًا معيشية صعبة جدا على الصيادين، سواء على الصعيد حياتهم اليومية، أو عملهم في الصيد، أو مصادر دخلهم، حيث يعاني ما يقارب من ٣٨٠٠ صيادا، يعملون قرابة ٧٠ ألف فرد في غزة ويعملون على طول ٤٠ كم من سواحل غزة، إضافة إلى ١٥٠٠ عائلة أخرى تضم أكثر من عشرة آلاف فرد تعتاش على صناعات أخرى متعلقة بصيد الأسماك من أوضاع معيشية مزرية، تتمثل في انتشار البطالة، والفقر، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لعائلاتهم وغيرها. وبحسب الإفادات التي جمعها باحثو المركز من الصيادين فإن غالبيتهم أصبح غير قادرا على مزاوله مهنته في الصيد، ولا الحصول على عوائد مناسبة من عملهم، كما تعاني عائلاتهم من الشح وعدم القدرة على توفير مستلزمات حياتها اليومية .



## الخلاصة:

ركزت قوات الاحتلال الإسرائيلي على عمليات إطلاق النار على الصيادين في عرض البحر أثناء مزاولتهم لأعمالهم لإجبارهم على التوقف عن عملهم، وإلحاق أضرار جسيمة بقواربهم ومعداتهم وأدوات صيدهم، وتكبيدهم خسائر لا طاقة لهم بها، لإجبارهم على ترك مهنتهم وعدم العودة للنزول للبحر بغرض الصيد، مخالفة بذلك كل الاتفاقات ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في منتغوباي بتاريخ ١٠ ديسمبر والتفاهات الموقعة بينها وبين السلطة والفصائل الفلسطينية خصوصا اتفاق التهدئة لعامي ٢٠١٢، ٢٠١٤، ومنتهكة حقوقهم في العمل والعيش الكريم، وهي بذلك تخالف القوانين والأعراف الدولية بصفتها دولة محتلة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦، والعهد الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما جعل أكثر من أربع آلاف صياد وعائلاتهم وإصحاب المهن المتعلقة بأدوات الصيد يعانون من أوضاع معيشية مهينة.

## التوصيات:

١. نطالب السلطة الفلسطينية والفصائل بضرورة توفير الدعم اللازم للصيادين وحمايتهم من الاعتداءات الإسرائيلية ومساعدتهم على مواجهة ظروفهم المعيشية الصعبة وتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم.
٢. ضرورة العمل الجاد من قبل السلطة الفلسطينية والأطراف الراعية لاتفاق التهدئة جمهورية مصر العربية على إلزام سلطات الاحتلال بزيادة المساحة المسموح لهم الصيد بها إلى مسافة ١٢ ميل على الأقل وفقا لما تم الاتفاق عليه.
٣. حث المؤسسات الحقوقية والإعلامية المحلية منها والدولية على شرح معاناة الصيادين وفضح ممارسات الاحتلال واعتداءاته بحقهم.

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحقوق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

## مركز حماية لحقوق الإنسان Hemaya Center for Human Rights



٤. محاسبة الاحتلال على هذه الجرائم بحق الصيادين والتي تعد انتهاك للقانون الدولي واتفاقيات حقوق

الانسان والعمل على تعويض كل متضرر جراء هذا الاعتداء.

٥. العمل على تمكين الصيادين من ممارسة مهنتهم بكل حرية بدون تقييد وحمايتهم من الخطر الذي يعترضهم

من قبل الاحتلال في البحر.

